

## النشرة الاقتصادية الفلسطينية

### أبرز توصيات الاجتماع نصف السنوي للجنة الارتباط الخاصة

عقدت لجنة الارتباط الخاصة (AHLC) اجتماعها نصف السنوي في مدينة نيويورك في 26 أيلول الماضي، وذلك لبحث الأزمة المالية الأخيرة التي تمر بها السلطة الفلسطينية والوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية. يذكر أن لجنة الارتباط الخاصة هي لجنة مكونة من 15 عضواً تعمل على تنسيق المساعدات التنموية المقدمة للشعب الفلسطيني على المستوى السياسي<sup>1</sup>. في البيان الذي صدر عقب الاجتماع، طالب رئيس اللجنة إسرائيل باستئناف تحويل إيرادات المقاصة وطالب مجتمع المانحين بتقديم المزيد من الدعم للأراضي الفلسطينية، لا سيما قطاع غزة، مؤكداً على دعمه لما تبذله السلطة الفلسطينية من إصلاحات قضائية واجتماعية واقتصادية<sup>2</sup>.

أثناء خطابه الموجه للجنة، طالب رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية المجتمع الدولي مجدداً بالوقوف مع الشعب الفلسطيني، مؤكداً على التزام القيادة الفلسطينية بحل الدولتين<sup>3</sup>. كما طالب بلجنة مستقلة تقوم بالتدقيق في آلية تحويل إيرادات المقاصة لمنع أي مماثلة في التحويلات مستقبلاً أو تضخم في الرسوم الإدارية المستوفاة من الجانب الإسرائيلي. كما أعلن عن قيام القيادة الفلسطينية بوضع استراتيجية خاصة بالانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وإعادة بناء علاقاتها التجارية مع جيرانها العرب. وأضاف أن حكومته قد أقرت سلسلة من الإصلاحات في قطاعي التعليم والصحة، وباشرت العمل تدريجياً على تنفيذ نموذج التنمية بالعناقيد<sup>4</sup>. وقد كان البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتب اللجنة الرباعية الدولية، قبيل عقد اجتماع اللجنة، قد قدموا تقاريرهم الدورية للجنة حول أوضاع الاقتصاد الفلسطيني ومستجدات الأوضاع الإنسانية.

حذر تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة، والذي قيم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية باتجاه بناء الدولة، من التحديات المالية والأمنية والسياسية التي تواجه الحكومة الحالية، مسلطاً الضوء على الأزمة المالية الأخيرة الناجمة عن حجز إسرائيل أموال المقاصة<sup>5</sup>. كما تعرض التقرير للأوضاع في قطاع غزة والتي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، حيث شهد الاقتصاد تراجعاً بنسبة 7% في العام 2018، فيما ارتفعت البطالة لتصل 46.5% مطلع العام 2019. ويوصي التقرير بضرورة التحرك لمنع تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع أكثر من ذلك، من خلال إنجاح المصالحة الفلسطينية داخلياً، وتكثيف المساعدات الإنسانية والتنموية، وتخفيف القيود الإسرائيلية على الحركة والوصول للقطاع بشكل كبير.

كما أكد البنك الدولي بدوره على هذه المخاوف في تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم للجنة الارتباط والذي تناول آخر المستجدات في الاقتصاد الحقيقي<sup>6</sup> والقطاع المالي والمصرفي<sup>7</sup>. وفقاً لما جاء في التقرير، تمكنت السلطة الفلسطينية من مواجهة ما أسماه البنك الدولي بـ «أزمة سيولة مالية» بلجوئها لموازنة طوارئ ترشيدية ورفع سقف استدانها من المصارف والدعم الدولي، مما زاد من تأثير البنوك المحلية بالأزمة نتيجة ارتفاع المخاطر، وأدى إلى تراكم المتأخرات الحكومية. ورغم قيام إسرائيل بصرف جزء من أموال المقاصة، يتوقع التقرير أن يدخل الاقتصاد الفلسطيني في حالة من الركود العامين المقبلين 2020-2021.

النشرة 157

تشرين أول 2019

### التقارير الرئيسية

أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من الشهر الجاري عن التوصل لاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية يقضي باستئناف الأخيرة تحويل أموال المقاصة بعد وقفها التحويلات منذ آذار 2019 إثر رفض السلطة الفلسطينية استلام أموال المقاصة منقوصة

قام رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية بإطلاق العمل بأول عنقود زراعي فلسطيني في مدينة قلقيلية

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 517.7 نقطة في آخر أيام التداول في أيلول 2019، منخفضاً بنسبة 1.1% مقارنة بالشهر الذي يسبقه

في هذه العدد من النشرة ، نقابل الدكتور إسماعيل دهيق ، رجل أعمال رائد في مجال زراعة نخيل التمر ووزير الزراعة الفلسطيني السابق

1 <https://bit.ly/30VDsE9>

2 <https://bit.ly/20BnYCu>

3 <http://www.palestinecabinet.gov.ps/website/AR/ViewDetails ID=43918>

4 يتم التطرق لموضوع التنمية بالعناقيد في قسم لاحق من هذا العدد.

5 [https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco\\_ahlc\\_report\\_september\\_2019.pdf](https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_ahlc_report_september_2019.pdf)

6 يقصد بالاقتصاد الحقيقي، الاقتصاد الإنتاجي الذي يعني بإنتاج السلع والخدمات، ويقابله الاقتصاد المالي والذي يعني بعمليات البيع والشراء في الأسواق المالية.

7 <https://bit.ly/35d5ePH>

فيما يتعلق بتقرير اللجنة الرباعية الدولية، فقد تم استعراض أبرز ما تم إنجازه على صعيد المشاريع الرئيسية الجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات وحركة التنقل للأفراد ونقل البضائع وسيادة القانون:<sup>8</sup>

● **قطاع الطاقة:** يتجاوز الطلب على الطاقة في قطاع غزة 500 ميغاواط، بينما لا يتجاوز العرض 200 ميغاواط تكفي لتزويد القطاع بالكهرباء من 5-15 ساعات يوميا. وقد أتم مكتب الرباعية بالتعاون مع السلطة الفلسطينية العمل على دراسات ما قبل الجدوى لخمسة محطات توليد طاقة شمسية في ثلاث مواقع مرشحة، يمكنها أن تمد القطاع بـ 17 ميغاواط من الطاقة المتجددة المنتجة محليا. بالنسبة للضفة الغربية، أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية رفع إمداد الكهرباء المستوردة من الأردن للضفة الغربية من 25 ميغاواط حاليا إلى 160 ميغاواط (مغذيان بطاقة إنتاجية 80 ميغاواط لكل منهما). كما تم تدشين أولى ثلاث محطات كبرى لإنتاج الطاقة الشمسية في حزيران الماضي بدعم من صندوق الاستثمار الفلسطيني - وهي محطة تقع بالقرب من أريحا بطاقة إنتاجية تصل 7.5 ميغاواط.

● **قطاع المياه:** لا يزال الوصول للمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة أقل من المستويات الموصى بها وفق معايير منظمة الصحة العالمية (100 لتر/فرد/يوميا) حيث يصل المعدل في القطاع قرابة 21.4 لتر/فرد/يوميا من المياه الصالحة للشرب مقابل 89 لتر/فرد/يوميا في الضفة الغربية. كما تم البدء بأعمال البناء الخاصة بمشروع محطة تحلية المياه المركزية في جنوب غزة، والذي يتوقع أن يوفر 10 مليون متر مكعب من المياه من إسرائيل حال جهوزها في آب 2020 و 55 مليون متر مكعب نهاية العام 2023.

## حل جزئي لأزمة إيرادات المقاصة

أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية في الرابع من الشهر الجاري عن التوصل لاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية يقضي باستئناف الأخيرة تحويل أموال المقاصة بعد وقفها منذ آذار 2019 إثر رفض السلطة الفلسطينية استلامها منقوصة.<sup>9</sup> وفق الاتفاق ستقوم إسرائيل بتحويل 1.8 مليار شيكل من إيرادات المقاصة المحتجزة لديها والتي قاربت على 3.8 مليار دولار. وكانت السلطة الفلسطينية قد استلمت 2 مليار شيكل الشهر الماضي من الأموال المحتجزة على إثر اتفاق سابق مع الحكومة الإسرائيلية يخول السلطة بجمع رائب المحروقات مباشرة من المستهلكين<sup>10</sup> على أن يطبق الاتفاق بأثر رجعي بدءاً من آذار 2019.<sup>11</sup>

تبقى مشكلة المقاصة الحالية بلا حل جذري،<sup>12</sup> فالحكومة الإسرائيلية ستستمر باقتطاع مبلغ من مستحقات السلطة الفلسطينية يعادل قيمة رواتب ومستحقات أهالي الأسرى.<sup>13</sup> وقد اتفق الطرفان على تشكيل لجان فنية مشتركة للبحث في موضوع المقاصة وعدد من القضايا المالية العالقة، ومنها مسألة المبالغ التي قامت إسرائيل باقتطاعها خلال العقدين الماضيين بشكل أحادي دون التوصل لاتفاق حولها مع السلطة الفلسطينية، سواء في ملفات الكهرباء والمياه وفواتير التحويلات الطبية التي تفرضها إسرائيل على السلطة الفلسطينية.<sup>14</sup> وكانت هذه اللجان

<https://bit.ly/31noE10> 8

<https://reut.rs/2ATwuot> 9

10 ضرائب المحروقات التي تفرضها إسرائيل على الوقود، حيث تص بنود بروتوكول باريس على أن تقوم إسرائيل بجمع هذه الضرائب من السلطة الفلسطينية وتعود لتحويلها إليها ضمن باقي إيرادات المقاصة التي تجمعها للتيار عن السلطة الفلسطينية.

11 انظر العدد 155 من النشرة الاقتصادية لمزيد من التفاصيل <https://bit.ly/33TPXTn>

12 يتم اقتطاع مبلغ 41.5 مليون شهريا من إيرادات المقاصة.

13 تم تناول هذا الموضوع بتفصيل في العدد 150 و 153 من النشرة الاقتصادية.

14 [www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=1377070ey326567694Y1377070e](http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1377070ey326567694Y1377070e), 14

[www.nablustv.net/internal.asp?page=details&newsID=373512&cat=72](http://www.nablustv.net/internal.asp?page=details&newsID=373512&cat=72)

الفنية، وكذلك اللجنة الاقتصادية المشتركة التي تم تشكيلها بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي،<sup>15</sup> غير مفعلة منذ أوائل العام 2000. وقفا لمسؤولين فلسطينيين، تعد هذه الخطوة تطورا جديدا يمكن البناء عليه للمطالبة بتعديلات على بنود البروتوكول، كإعادة التفاوض حول قوائم الواردات السلعية وتوزيع الكوتا، والحصول على موافقة لتأهيل البنية التحتية وإنشاء مشاريع تمر في المنطقة «ج» من الضفة الغربية.<sup>16</sup>

## العناقيد الاقتصادية

في 3 أيلول الماضي، قام رئيس الوزراء الفلسطيني الدكتور محمد اشتية بإطلاق العمل بأول عقود زراعي فلسطيني في مدينة قلقيلية. علما بأن العمل جاري لإطلاق عناقيد زراعية أخرى في مدينة طوباس، جنين، وطولكرم، وأريحا، وغور الأردن وفق المخطط. ويتوقع أن تصل إجمالي الاستثمارات في عقود قلقيلية لحوالي 23 مليون دولار خلال ثلاث سنوات.<sup>17</sup>

خلال حديثه عن المشروع، ذكر رياض العطاري وزير الزراعة الفلسطيني، أن الهدف من إنشاء عناقيد زراعية مشابهة هو تشجيع استخدام الأراضي والموارد المائية وتعزيز الميزة التنافسية للمدينة. وسيتم خلال المشروع تأهيل وإصلاح 8,850 دونم من الأراضي، وتمهيد طرق زراعية جديدة، وتوفير البنية التحتية لإنشاء مختبرات ومراكز أبحاث زراعية، وبناء خزانات مياه ووسائل التجميد. يقدر عدد الشتلات التي ستزرع في العقود بـ 180,000 شتلة فاكهة، ما يعني زيادة بنسبة 7% في إنتاج فلسطين الزراعي وخلق 3,200 فرصة عمل جديدة.<sup>18</sup>

وفق رؤية الحكومة الفلسطينية، يمكن لتنمية اقتصادية معتمدة على العناقيد أن تساهم في التغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، وان تشجع الإنتاج المحلي وتعزز الدخل. يستند مفهوم العناقيد الاقتصادية الى عملية تجميع الشركات التي تعمل في نفس المجال في منطقة واحدة مما يتيح إمكانية الاستفادة من تواجدها في موقع واحد، كمشاركة الموارد (بما في ذلك موردي الآلات أو البنية التحتية)، أو التعاون في مجالات التدريب والبحث.<sup>19</sup> تعد العناقيد من أهم المحاور التي تضمنتها خطة الـ 100 يوم التي أعلنت الحكومة عنها أيار الماضي، والتي تهدف لإحداث التنمية من خلال العناقيد الاقتصادية وتشجيع الإنتاج المحلي والانفكاك تدريجيا عن التبعية الاقتصادية لإسرائيل.<sup>20</sup>

علماً بأنه يتم بحث المنافع الممكن تحقيقها من العناقيد الاقتصادية في شتى القطاعات وليس فقط في القطاع الزراعي. حيث بحث رئيس الوزراء حديثاً إمكانية بناء منطقة صناعية في مدينة نابلس بدعم من الحكومة الروسية.<sup>21</sup> كذلك، يجري بحث إنشاء تجمع صناعي آخر في مدينة الخليل من خلال تجميع المبادرات الصناعية التنموية القائمة حالياً.<sup>22</sup> كما طرحت فكرة إنشاء عنقود سياحي في منطقة بيت لحم والقدس، بالإضافة لعنقود خدماتي مركزه مدينة رام الله. الهدف من إنشاء هذه العناقيد هو مساعدة المحافظات والاقتصادات المحلية من استكشاف أفضل الطرق لاستغلال ميزات التنافسية.<sup>23</sup>

## مقابلة مع د. اسماعيل دعيق

يشغل الدكتور إسماعيل دعيق حالياً منصب رئيس مركز أبحاث النخيل الفلسطيني وهو أحد المستثمرين في قطاع النخيل في فلسطين

15 اتفاقية مرحلية بين منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) وإسرائيل وقعت في أيلول 1995، لتنظيم الشؤون والعلاقات الاقتصادية بين الجانبين.

16 <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=uCwp0va110502330312auCwp0v>

17 [www.aliqtisadi.ps/article/70454/](http://www.aliqtisadi.ps/article/70454/)

18 [www.aliqtisadi.ps/article/70484/](http://www.aliqtisadi.ps/article/70484/)

19 [www.fao.org/3/i1560e/i1560e.pdf](http://www.fao.org/3/i1560e/i1560e.pdf)

20 <http://palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/ViewDetailsID=43725>

21 [www.alquds.com/articles/1565261482904819900/](http://www.alquds.com/articles/1565261482904819900/)

22 <https://bit.ly/2znwBAUK>

23 <http://palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/ViewDetailsID=43725>

ولا يسمح للمزارعين الوصول للأراضي المحيطة بها. يواجه المزارعون صعوبة في الحصول على بعض أنواع الأسمدة والمبيدات الحشرية لعلاج الأمراض والآفات الزراعية، والتي تمر من خلال الموانئ الإسرائيلية وتحتاج لموافقة أمنية. من المشاكل الأخرى التي يعاني منها القطاع، ارتفاع تكاليف الإنتاج (خاصة أجور العمالة)، ارتفاع تكاليف النقل والشحن (وهي ناجمة عن تضيق إسرائيل على حركة نقل البضائع)، والمنافسة غير العادلة مع التمور الإسرائيلية في السوق المحلي.

كما يعاني العاملون في القطاع من ضعف خدمات التسويق والمعرفة بمتطلبات الأسواق الدولية والخيارات المفضلة لدى المستهلكين. يضاف إلى ذلك عدم توفر الخبرة اللازمة لدى المهندسين الزراعيين والعاملين في القطاع، خاصة في النواحي التطبيقية والعملية، فغالبية المزارعين والمستثمرين يعوزهم الخبرة اللازمة لزراعة أشجار النخيل. في نفس السياق، لا يوجد برنامج تدريبي موحد يقدم أفضل الممارسات الزراعية في زراعة أشجار النخيل.

كذلك لا يلقي هذا القطاع اهتماما أو دعما من أي جهة، حيث لم تتبناه أية جهة رسمية، ولم تهتم وزارة الزراعة الفلسطينية أو أي من مراكز البحث أو الجامعات بإجراء البحوث والاختبارات للبحث عن سبل لمواجهة الآفات والأمراض التي تهدد أشجار النخيل. وينعكس ذلك في ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف وصول المستثمرين للأسواق الخارجية.

### النشرة: ما هي الخطوات المطلوبة لتنمية هذا القطاع والنهوض به؟

د. دعيق: أولا، على السلطة الوطنية الفلسطينية فتح الطريق أمام استثمارات القطاع الخاص في قطاع زراعة أشجار النخيل والتمور، من خلال دعم المشاريع الاستثمارية وحمايتها. يشمل ذلك تفعيل صندوق التأمينات الزراعية وحماية القطاع من الإجراءات الإسرائيلية التعسفية. بالإضافة لذلك، يجب توجيه البنوك والمؤسسات المالية لتقديم تسهيلات مصرفية وقروض بهدف دعم وتنمية هذا القطاع. ويتوجب على المؤسسات الأهلية الاهتمام بإنشاء مراكز بحثية وتدريبية للعاملين في القطاع. هناك أيضا حاجة لإنشاء مشاريع تكميلية كمصانع الأسمدة (الكمبوست)، مزارع الأسماك، زراعة النباتات الرعوية والأعلاف تحت أشجار النخيل وتشجيع أي طروحات يمكنها أن تعظم من حجم المنافع الاقتصادية لهذا القطاع الزراعي الهام.

### بورصة فلسطين في أيلول 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 517.7 نقطة في آخر أيام التداول في أيلول 2019، منخفضا بنسبة 1.1% مقارنة بالشهر الذي يسبقه. 25 وقد تم تداول 11.4 مليون سهم بقيمة إجمالية 20.1 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما يشكل ارتفاعا في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 165.7% و 164.3% مقارنة بشهر آب.

وقد كان مؤشر قطاع الاستثمار الأكثر انخفاضا (3.6%)، حيث تراجع إلى 27.9 نقطة خلال أيلول.

المغرب. وهو مستشار وخبير زراعي لعدد من مشاريع النخيل والتمور في فلسطين، والسودان، والمغرب، والأردن، ومصر. كما شغل منصب وزير الزراعة الفلسطيني ما بين عام 2009 و2011، وعمل مديرا عاما للإغاثة الزراعية الفلسطينية خلال الفترة ما بين 1987-2006.

### النشرة الاقتصادية الفلسطينية: كيف تصف الوضع الحالي لقطاع زراعة النخيل في فلسطين؟

د. اسماعيل دعيق: يقارب عدد فسيلات النخيل المزروعة في أريحا وغور الأردن 500 ألف فسيلة (150 ألف في أريحا و35 ألف في غور الأردن)، تم زراعتها على مساحة 33 ألف دونم من الأراضي الزراعية.

يتوقع خلال السنوات الخمس القادمة أن يقارب عدد فسيلات النخيل 350 ألف فسيلة وان تشكل الأراضي المزروعة بأشجار النخيل حوالي 30% من إجمالي الأراضي الزراعية التي يزرعها مزارعون فلسطينيون في غور الأردن. يتوقع أن يصل إنتاج أشجار النخيل في العام 2025 لحوالي 20 ألف طن من أجود أنواع التمور (المجول)، والذي لا تواجه منافسة عالمية نظرا لعدم توفر مناطق ذات مناخ مناسب لزراعته.

يتوقع أن تصل إجمالي مبيعات التمور لحوالي 360 مليون شيكل سنويا (100 مليون دولار)، وهو ضعف إجمالي المبيعات السنوية لإنتاج مليون دونم مزروعة بأشجار الزيتون.<sup>24</sup> عادة ما يتم تصدير 60-80% من إنتاج التمور، وهو ما يمكن أن يسهم في زيادة الصادرات الزراعية بنسبة 200%. يمكن لصادرات تمور النخيل أن تتصدر قائمة الصادرات الزراعية الفلسطينية متفوقة على زيت الزيتون.

### النشرة: كيف يمكن للاستثمار في إنتاج التمور أن يؤثر على الاقتصاد الوطني؟

د. دعيق: تنتج كل شجرة نخيل يتجاوز عمرها الـ 10 سنوات ما معدله 80 كيلوجرام من التمور. ويتراوح هامش الربح لمزارع النخيل بين 15-30%. وهو أفضل عائد مادي لمحصول زراعي في فلسطين.

أغلب الأراضي التي يتم زراعتها بالنخيل لم يتم زراعتها من قبل. ويستخدم لريها مياه مالحة ومياه الأودية، أي أن المياه يتم استغلالها قبل أن تصب في نهر الأردن والبحر الميت، دون أن يؤثر ذلك على توفر مياه الشرب الشحيحة.

كما أن أعمال فرز وتغليف التمور وتوفير الخدمات اللوجستية يمكن أن تكون مصدرا لتحقيق أرباح إضافية. فمستوى الإنتاج الحالي يتطلب إنشاء 15 مصنع تغليف. لا ننسى الصناعات القائمة على أشجار النخيل، والتي يمكن الاستثمار بها، كمصانع الأسمدة (الكمبوست) - حتى الآن تم إنشاء مصنعين فقط- ومصانع أعلاف الحيوانات، ومصانع الورق والورق المقوى. بالإضافة لصناعة العجوة (عجينة مصنوعة من التمر) والحلويات. كما ستساهم زراعة النخيل بزيادة تكاثر الحيوانات، فمن المتوقع أن يتضاعف عدد الأغنام في وادي الأردن إذا ما تم العمل في صناعة السيلاج (العلف الأخضر) وإذا ما قام المزارعون بزراعة نباتات رعوية كالبرسيم والعلف تحت أشجار النخيل.

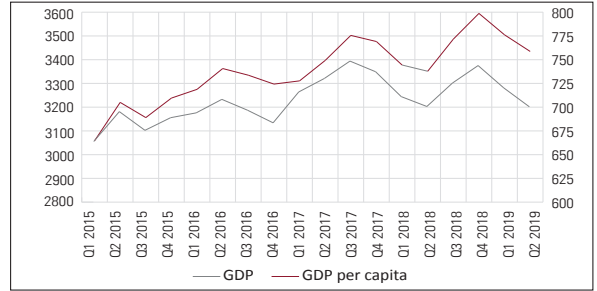
### النشرة: ما هي أهم التحديات التي تعيق نمو القطاع؟

د. دعيق: هناك تحديات عديدة، لكن أهمها على الإطلاق هي القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. فإسرائيل تمنع حفر الآبار الارتوازية، ما يحد من وصول المزارعين للمياه. قلة الأراضي المتاحة للزراعة، فأغلب الأراضي مصنفة كأراضي منطقة «ج» وتعج بالمعسكرات الإسرائيلية،

# الأداء الاقتصادي الفلسطيني

## النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثاني 2019

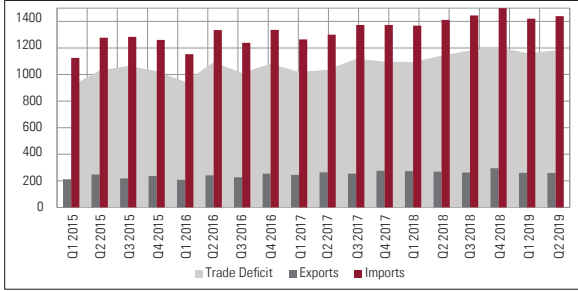


الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثاني 2019): 3,434.7 مليون دولار

الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثاني 2019): 735.5 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## التجارة

الصادرات والواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الثاني 2019

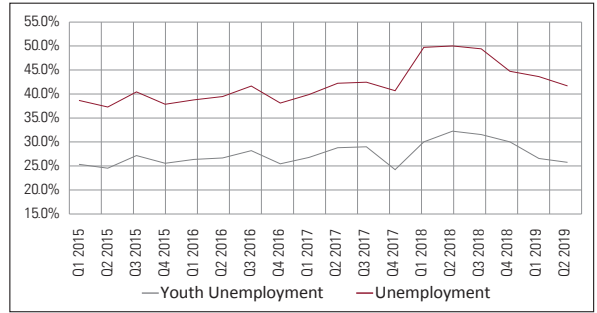


الواردات (الربع الثاني 2019): 1,438.1 مليون دولار الصادرات (الربع الثاني 2019): 258.7 مليون دولار

العجز التجاري (الربع الثاني 2019): 1,179.7 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 - الربع الثاني 2019

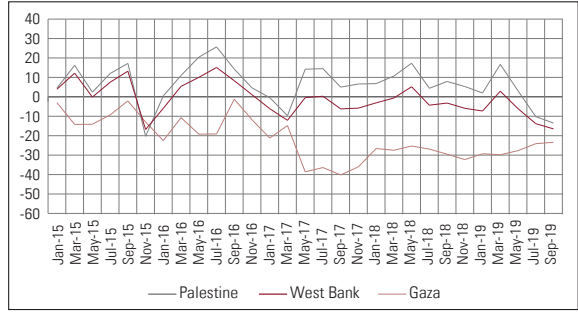


معدل البطالة (الربع الثاني 2019): 26% معدل بطالة الشباب (الربع الثاني 2019): 41.7%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 - أيلول 2019

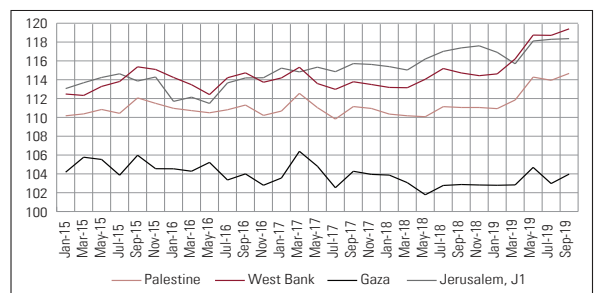


فلسطين (أيلول 2019): -16.9 الضفة الغربية (أيلول 2019): -13.5

غزة (أيلول 2019): -23.4 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

## التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 - أيلول 2019

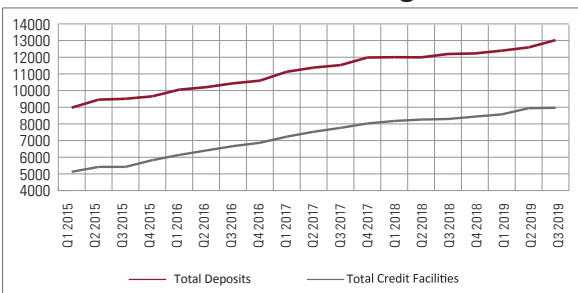


الضفة الغربية (أيلول 2019): 119.4 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

فلسطين (أيلول 2019): 114.6 غزة (أيلول 2019): 104

## القطاع المصرفي

إجمالي التسهيلات الائتمانية ومجموع الودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2015 - الربع الثالث 2019



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2019): 8,963.9 مليون دولار

مجموع الودائع (الربع الثالث 2019): 13,025.5 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



## The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية بعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى [feedback@portlandtrust.org](mailto:feedback@portlandtrust.org)